

انه الحدث عن الاصل لتعيينه من العقل كمثل ادم خلقة الاله في غير ما وبعض
لانه اسوأ مما بعد هاتين الخلاف لفظيا اي بين اهل السنة فقط كما في هذه
جمع الجوامع وهو على غير ما حكاة الامدي ومن وافقه في اهل السنة نقل ما في هذا
العقد ولا يتضح مما يظهر هذا في الدليل التقصي فلعله وان الاستدلال
يفتح باب العدل خصوفا وقد سبق لك ان من يجلي ما محل شبهه بدو
تغير بعد مائة غير المعصوم الخ تقدم ما في ذلك في ان عالم هذا اعلم بحيله
في نفسه وان المعنى كالعالم في الرسوخ والا فالعلم لا يد له من دليل سخفا
بحد لو جمع مقلده لم يرجع ولا يجلي بعد هذه في العقل في اجراء
الاحكام الدينية الا ان علمه ذكر هذه الان للخلاف الموجه لفظيا باعتبار
الادخلة كما في له في المحققين من اهل السنة يقتضي مخالفة غير المحققين
فلا يكون لفظيا الا ان يجعل من البيان او قصر الكلام على المحققين لانهم
هم الذين نقل عنهم الكفر فلا وغيرهم قال بالايان اصالة في قوله تعالى
هذه الآية في احكام الله نيا فوق ما سبق له ويقدم ما في في الوجود السابق
هذا يحط النبي فلا يتا في ان الموضوع اصل الجرم لكنه يرجع برجوع مقلده
وهذا العمل ما ورد في فتنة القبر يقول لادري سمعت الناس يقولون شيئا
فقلت في صحبة اسلام الخ ظاهر الاحكام الدينية وسبق ما في في ليس
من محل الخلاف في سبها اي لا علاقة بينه وبينه في حال من الاحوال ان كان قصد
الاعتراض فغيره انما يتا في ان الولد في الضمير والفعل ونحن نقول المراد الجلي
على ما سبق عند قوله لم يجعل من ترويه وان اراد ليس من محل الخلاف الموقوف
ظهر وكان ثمرة الكلام السابق في الخلاف في ايمان المقلد الذي يقتضي انه يرجع
اسلام بلا ايمان وان القائل بكفر المقلد يقول باكل ذبيحته ويكاهم وفيه
حافيه واجزم الخ قال في شرح المقصود الكونية وما سبق في قوله
فكل من كلف الخ في اصل الوجوب فلا تكرر في هذه ليست من اركان
الدين المحتملة كيف والا صح كفاية التقليد في اول الامر فيكون مقلدا
الثاني وكان الظرف اما بمعنى اسبق فهو في الوصفية ووزن الفعل في

والشأن في العلم

وساير

وساير احكام الاوهية ينبغي ان الاضافة لادني ملائسة وان احكام المرسل
كونهم وساطة كاحكام المرسل لان المقصد ان التعاليم اول الوحيات وان
اختلف ترتيبها لم يقع خلاف الخا كانه النقت للدليل الجملي ان يبين على الشد
السيوطي في الاتفاق وليس كل خلاف جامع بل الاختلاف في حفظ ولا يحفظ
طبيعة تخصيص الخلاف بغير معرفة الله تعالى كما سبق والافتساق قول جرم
النظر وقوله بان شرطه كالهنا وكونه هنا امسار والبعيد فان اصل وجوب
المعرفة بحيث اذ سبق في كلامه في جميع الواجبات الخ ان اراد بالتحقق
الصحة اقتضان صلدة العقل باطله وان اراد بها الوجود اقتضى ان الصلا
مثلا غير واجبة على المقلد وكلها باطل اللهم الا ان يريد الصحة الكاملة في
سخفا اقوله لا يغاربه في فسار عبادة المقلد بناء على كرهه ولا غرابة ايضا في عدم
وجوب الصلدة عليه بناء على كرهه ايضا وعلى ان الكفر غير مخاطب بن بصر
الشرعية على ان يزيد بالواجبات ما يجب في حقه تعالى اي انها لا تتحقق عند
الكلف على غير ذلك في التشكيك الا بالمعرفة اهم من غيرها كما بانها اول
الواجبات في غير مقتضى الى غير الخ قيل لا يناسب هذا نوع الخلاف لفظي
قلنا هذا اقصر على القول بان اول الواجبات النظر والجزء الاول منها والوجه المقصد
له فانها وسايل المعرفة لا بالنسبة لبقية الاقوال وانها هي التي يوجبها احد عشر الخ
اعتقاد وجوب النظر اي لا تسبق على النظر السادس الايمان السابع الاسلام
الثامن النطق بالشهادتين والتلاوة متقادمية ودرة باحتياجها للمعرفة
التاسع التقليد واحدا من من التقليد والحرفة العائس وظيفة الوقت
لصلواته صاوق وقها فتقدم العادي عشر قال الجبائي والمقرن الشك ورد بان
مطلوب زواله وله اذ ترويه الكفر فهو كالمشرف الابصار والعكس
اي انه مشترك بين عمل البصر وعمل القلب والفكر حركة النفس في المعقولات
وفي المحسوسات تحصيل قائل النسك والنفس تتحرك من المقاصد المباد كما يحتملها
ثم تتحرك في ترتيبها والوجه الاخير في الارتفاع من المبادي الى المقاصد فقول
فيما يأتي ترتيب نصرت بالامر الوسط وقولهم معلومة يستلزم الاول وقولهم

من النظر

في

من كفاية